

آثار المؤشرات الديمغرافية على سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1962-2018

نصر الدين قارة عشيرة*، بلحزري عبد الرزاق**، عبد الهادي مداح***

الإرسال: .../.../...

القبول: .../.../...

النشر: .../.../...

ملخص: تهدف الدراسة إلى توضيح الآثار الناتجة عن تطور المؤشرات الديمغرافية وانعكاسها على مؤشرات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1962-2018. باستخدام منهج الوصف والتحليل توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: ارتفاع معدل البطالة وانخفاض نسبة السكان في سن العمل بالنسبة إلى إجمالي السكان بعد الاستقلال مباشرة رغم ارتفاع إجمالي عدد السكان في نفس الفترة، ارتفاع إجمالي السكان وارتفاع معدل الخصوبة في العقدين الأولين بعد الاستقلال أدى إلى ارتفاع نسبة السكان (0-14 سنة) مع استقرار لحجم السكان في سن العمل وانخفاض معدل البطالة تدريجياً، تطبيق الجزائر للبرنامج الوطني للتحكم في النمو الديموغرافي ((PNMCD بداية من سنة 1983 أدى إلى انخفاض معدل الخصوبة (الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة السكان في سن العمل (15-64 سنة) وارتفاع معدل البطالة.

الكلمات المفتاحية: القوى العاملة، السكان النشيطين، السكان في سن العمل، سوق العمل، المؤشرات الديمغرافية.

تصنيف JEL : J10, J21

The Effects of Demographic Indicators on the Algerian Labor Market during 1962-2018

Abstract: This Paper aims to display the effects of demographic indicators on labor market's indicators in Algeria during 1962-2018. This study concluded to following results: increase of unemployment rate and the low percentage of the working-age population in relation to the total population immediately after independence, despite the increase in the total population in the same period. The rise in the total population and the high fertility rate in the first two decades after independence led to a rise in the population ratio (0-14 years) with the stability of the size of the population of working age. Algeria's implementation of the National Program for the Control of Demographic Growth (NPCDG) starting in 1983 led to a decrease in the fertility rate and an increase in

* أستاذ محاضر ب، جامعة الجزائر 03، الجزائر، karaachira.nacereeddine@univ-alger3.dz ، (المؤلف المرسل)** أستاذ مساعد ب، جامعة الشلف، الجزائر، ab.belhadri@univ-chlef.dz*** أستاذ محاضر مؤقت ب، جامعة الشلف، a.meddah@univ-chlef.dz

the proportion of the population of working age (15-64 years) which increase the unemployment rate.

Keywords: Labor Market, Labor Force, Active Population, Working-age Population, Demographic indicators.

JEL Classification : J10, J21

1. مقدمة

إن الدراسات المتقدمة لسوق العمل خاصة الفترة التي سادت فيها أعمال آدم سميث Adam Smith وجين ساي Jean Say صاحب قانون ساي، ودافيد ريكاردو David Ricardo وجون ستيوارت ميل John Stuart Mill وحتى الفترة التي سادت فيها أعمال كل من ألفريد مارشال Alfred Marshall وآرثر بيغو Arthur Pigou وهي الدراسات التي افترضت حالة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج وافترضت المرونة التامة للأجور والأسعار، فإنها أشارت إلى التأثير السلبي لزيادة حجم السكان على سوق العمل من خلال مدخل الأجور، حيث بينت الدراسات أن زيادة حجم السكان يؤدي إلى زيادة العرض في سوق العمل الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة المنافسة بين الأفراد العارضين لخدمة العمل وبالتالي فإن الوصول إلى حالة التشغيل الكامل ستؤدي بالضرورة إلى انخفاض الأجور إلى الحد الأدنى وصولاً إلى ما يعرف بحد الكفاف، وهو ما عُرف بنظرية أجر الكفاف Subsistence Wage Theory. غير أن الدراسات المتأخرة لسوق العمل بداية من ظهور النظرية الكينزية لجون مينارد كينز John Maynard Keynes مروراً بنظرية البحث عن العمل Job Search Theory ونظرية الداخليين-الخارجيين Insider-Outsider Theory، ونظرية أجر الكفاءة Efficiency Wage Theory، وصولاً إلى نظرية المفاوضات Bargaining Theory ونظرية العقود الضمنية Implicit Contracts Theory، والتي فتدت الكثير من فرضيات النظريات التي سبقتها انطلاقاً رفض قانون ساي وتوضيح أن العرض لا يخلق الطلب الخاص به، كما أوضحت هذه النظريات أنه إضافة إلى البطالة الاختيارية التي افترضتها النظرية الكلاسيكية على أنها النوع الوحيد فإن هناك بطالة إجبارية في سوق العمل ناتجة عن قبول الأفراد العاطلين عن العمل (الخارجيين) بأجور أدنى عن المستوى العام إلا أنهم لا يجدون عملاً. كما أوضحت هذه النظريات أن الأجور النقدية في الغالب تتميز بنوع من الجمود، وأنها في الغالب ترتفع مع مرور الوقت ولا تنخفض بفعل وجود عقود بين العمال (الداخليين) وأصحاب العمل وبفعل وجود نقابات ومفاوضات تمنع المرونة التامة للأجور بناء على العرض والطلب. كما بينت هذه النظريات أن زيادة العرض في سوق العمل يؤدي إلى زيادة حدة المنافسة بين العاطلين الأمر الذي يستدعي التفريق بين العمالة الماهرة والعمالة غير الماهرة وضرورة اختيار المؤسسات للعمالة الماهرة عند التوظيف واستخدام مفهوم أجر الكفاءة لاستقطاب هذه العمالة الماهرة.

يظهر لنا أن كل النظريات السابقة أشارت إلى تأثير زيادة حجم العارضين لخدمة العمل على سوق العمل من مدخل الأجور دون توضيح تأثير حجم السكان على سوق العمل بشكل عام وعلى معدل البطالة بشكل خاص.

وفي الحقيقة لطالما شغلت علاقة حجم السكان بالتنمية الاقتصادية عموماً وبسوق العمل خصوصاً اهتمام الباحثين الاقتصاديين، فبعد ظهور نظرية مالتوس Malthus theory المتعلقة بتطور حجم السكان وانعكاساته على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، أصبح يُنظر دائماً بشكل سلبي إلى زيادة حجم السكان وتم اعتباره سبباً في عدم تحقيق التنمية الاقتصادية وسبباً في زيادة الفقر وتدهور الحياة الصحية لأفراد المجتمع باعتبار أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ينخفض مع زيادة حجم السكان

وباعتبار أن الخدمات العامة تتعرض لمفهوم المزاحمة بحيث أن نصيب الفرد من هذه الخدمات ينخفض كذلك مع زيادة حجم السكان، وهو الأمر الذي قاد العديد من البلدان إلى اتخاذ تدابير وإجراءات للحدّ من النمو الديمغرافي بها، انطلاقاً من تحديد النسل أو تنظيمه. ولم يكن زيادة حجم السكان مشكلاً محلياً بل أصبح عالمياً مما أدى إلى إنشاء لجنة التعاون الدولي في البحث الوطني في المجال الديمغرافي والتي تعرف بالاختصار (CICRED) The Committee for International Cooperation in National Research in Demography على مستوى منظمة الأمم المتحدة وذلك سنة 1972، وذلك للبحث في النمو الديمغرافي ومحاولة التخفيف من حدّته. على الرغم من كل الحجج التي قُدِّمت بشأن التأثير السلبي للنمو الديمغرافي إلا أننا نلاحظ أن بعض البلدان التي حققت ارتفاعاً كبيراً في حجم السكان على غرار الصين والهند لم يمنعها ذلك من تحقيق معدل نمو اقتصادي موجب، ولم يقف حاجزاً في طريقها لتحقيق التنمية الاقتصادية.

والجزائر بدورها اتخذت تدابير وإجراءات لمواجهة زيادة حجم السكان بها، وذلك بداية من المشروع الوطني لتباعد الولادات سنة 1967، وصولاً إلى تطبيق البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي (PNMCD) سنة 1983.

على الجانب الآخر تهتم هذه الدراسة بجزئية مهمة وهي تأثير التحول الديمغرافي على مؤشرات سوق العمل وليس على الأجور فقط، وما يهمنا على وجه الخصوص في هذه الورقة هو البحث عن آثار تطور المؤشرات الديمغرافية (حجم السكان الاجمالي، معدل النمو السكاني، معدل الولادات، معدل الخصوبة، هيكل الهرم السكاني) وانعكاساتها على مؤشرات سوق العمل (حجم السكان في سن العمل، حجم القوى العاملة، معدل النشاط، معدل التشغيل، معدل البطالة) في الجزائر. لذلك نطرح الإشكالية التالية:

ما هي آثار تطور المؤشرات الديمغرافية على سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1962-2018؟

وللإجابة على الإشكالية فإننا سنتطرق في البداية إلى عرض بعض الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين النمو الديمغرافي وسوق العمل، في حين سنشير في المرحلة الثانية إلى المفاهيم المتعلقة بسوق العمل، لنصل في الأخير إلى توضيح انعكاسات المؤشرات الديمغرافية على مؤشرات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1962-2018.

الفرضية: تطوّر المؤشرات الديمغرافية يؤثر سلباً على سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1962-2018.

2. الدراسات السابقة:

يوجد العديد من الدراسات التي أشارت إلى تأثير النمو الديمغرافي على سوق العمل، بداية من النظرية المالتوسية لروبرت مالتوس (Malthus, 1798)، (Welling, 1888)، والتي أشارت إلى تأثير تزايد حجم السكان على حجم العرض في سوق العمل وبالتالي تأثيره السلبي على انخفاض الأجور إلى حدّها الأدنى لتصل إلى حد الكفاف، وذلك باعتبار أن حجم السكان في نظر مالتوس يزداد في شكل متتالية هندسية بينما الإنتاج يزداد في شكل متتالية حسابية. ومن بين الدراسات التي تناولت تأثير التحولات الديمغرافية بشكل عام على سوق العمل نذكر:

➤ **دراسة (Barth & McNaught, 1991):** أشارت الدراسة إلى أن التحولات الديمغرافية تؤدي إلى تغيير

المعروض من العمال الأكبر سناً وتؤدي إلى تغيير الطلب على خدماتهم بناءً على منافسة العمال الأصغر سناً لهم، ودافعت الدراسة على أهمية توظيف العمال الأكبر سناً انطلاقاً من:

- قدرتهم على العمل مثل العمال الأصغر سناً؛
- انخفاض تكلفة توظيفهم؛
- إمكانية استغلال خبرتهم.

➤ **دراسة (Barnett, 2007):** بيّنت الدراسة تأثير التحول الديمغرافي على العديد من المجالات بما في ذلك تأثيره على سوق العمل الكندي، حيث أوضحت الدراسة أن طفرة المواليد أدت إلى زيادة كبيرة في النسبة المئوية للسكان في سن العمل (الفئة العمرية بين 15 و 64 سنة) مقارنة بإجمالي عدد السكان في كندا. كما أشارت الدراسة إلى زيادة مساهمة المرأة في سوق العمل بسبب التحول الديمغرافي.

➤ **دراسة (Buchmann, 2020):** تطرقت الدراسة إلى التأثير السلبي للتغير الديمغرافي على سوق العمل السويسري بشكل عام، وعلى وجه الخصوص تأثيره السلبي على معدلات المشاركة وعلى العرض الفعال للعمالة، كما أشارت الدراسة إلى إمكانية رفع معدل المشاركة في سوق العمل السويسري عموماً من خلال رفع سن التقاعد لإعطاء فرصة لكبار السن وزيادة فرص مشاركة النساء.

➤ **دراسة (عوض، 2011):** تناولت الدراسة التأثير الديمغرافي على حجم القوى العاملة في السودان وتوزيعها في الولايات الشمالية، حيث توصلت الدراسة إلى:

- ارتفاع نسبة صغار السن في تركيبة السكان حيث بلغت نسبة 42.5% من إجمالي السكان في سنة 2008، وهو ما يشكل حسب الدراسة عبء على الفئات العمرية التي تقع في سن العمل (هذا يعني ارتفاع نسبة الاعالة)؛
- تغيير مكان الإقامة من الريف إلى المدينة أدى إلى اختلال في هيكل سوق العمل واختلال في نوع العمالة، حيث تضرر سوق العمل في الريف بشكل كبير خاصة العمل في مجال الزراعة؛
- رغم انخفاض نسبة القوى العاملة إلى مجموع السكان إلا أن هناك ارتفاع في نسبة البطالة وخاصة المتعلمين منهم، وذلك إما بسبب عدم وجود سوق عمل يغطي تخصصاتهم أو بسبب وجود تشجيع في سوق العمل بناء على فرص العمل المتاحة ضمن مخططات العملية الإنتاجية؛
- ارتفاع مستوى التعليم عند النساء أدى إلى ارتفاع سن الزواج وبالتالي انخفاض معدل الخصوبة بسبب ضياع سنوات الانجاب في العملية التعليمية.

3. مفاهيم متعلقة بسوق العمل

يمكن للأجهزة الإحصائية أن تجد صعوبة كبيرة في القيام بعملية احصاء القوى العاملة في ظل عدم توفر التعريفات المتعلقة بالقوى العاملة أو في ظل عدم وضوحها أو في حالة اختلاف تفاسيرها. لذا ينبغي معرفة المفاهيم المتعلقة بسوق العمل كما ينبغي التمييز بين الفئات المختلفة للسكان وتحديد السكان ذوي النشاط الاقتصادي وغير ذوي النشاط ليسهل الحكم على وضعية سوق العمل.

1.3 تعريف سوق العمل:

يعرّف المكتب الدولي للعمل (ILO) **سوق العمل** بأنه: "الميدان الذي يوائم بين العاملين والوظائف، أو حيث يجري تبادل العمل مقابل أجر أو يقايض عينا. فيما تشكل القوى العاملة الزاد الحيوي الذي يمد السوق بالعاملين. وسوق العمل هو الإطار الذي تتشكل فيه القوى العاملة، -أو كما يقال هو المحيط الذي تسبح فيه القوى العاملة-. لكن القوى العاملة تتأثر بالضرورة باتجاهات سوق العمل (مثل العولمة وتنامي السمة غير المنظمة في العمل). ولا يتسم سوق العمل ومؤسساته بالحياد، بل يعكس علاقات القوة في الاقتصاد والمجتمع عموماً" (ILO , 2009).

1.1.3 تعريف السكان النشيطين:

السكان النشطون اقتصادياً حسب المكتب الدولي للعمل يشملون: "جميع الأشخاص الذين هم خلال فترة مرجعية محددة مشغولين أو عاطلين عن العمل. إذا كانت الفترة المرجعية قصيرة، وعلى سبيل المثال خلال يوم أو أسبوع، على نحو أكثر تواتر يتم

استخدام عبارة السكان النشطين حالياً أو القوى العاملة. وإذا كانت الفترة طويلة، مثل سنة، نستخدم عادة عبارة السكان النشطين". (ILO, s.d)

السكان النشطون حسب المنظمة العربية للعمل يعرفون بأنهم: "السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 65 سنة، ويطلق عليهم اسم القوة البشرية النشطة (قوة العمل أو القوى العاملة). وتعد قوة العمل البشرية أساساً لدعامة الاقتصاد في أي دولة، لذا تعد الدول إلى وضع الخطط والبرامج المتنوعة لتأهيل وتطوير مواردها البشرية من جانب والاستفادة منها من حيث توسيع مشاركتها وتوظيفها من جانب آخر". (منظمة العمل العربية، 2010، صفحة 314)

السكان النشطون اقتصادياً حسب الديوان الوطني للإحصائيات ONS: وتضم هذه الفئة كل الأشخاص الذين مارسوا نشاطاً اقتصادياً أو تجارياً ساعة على الأقل خلال الأسبوع المرجعي (حتى إذا صرحوا أنهم بدون عمل)، والذين يبحثون عن عمل، أو يؤدون الخدمة الوطنية. (ONS, 1997)

2.1.3 تعريف السكان غير النشطين:

السكان غير النشطين اقتصادياً هم الأفراد القادرون على العمل، ولكنهم لا يعملون، ولا يبحثون عن العمل، سواء بسبب عدم رغبتهم فيه أو لاستغنائهم عن التكسب عن طريق العمل أو بسبب عدم إمكانهم الدخول في سوق العمل لظروف معينة، وتضم هذه الفئة ما يلي: (دوخي والكرابلية، 2007)

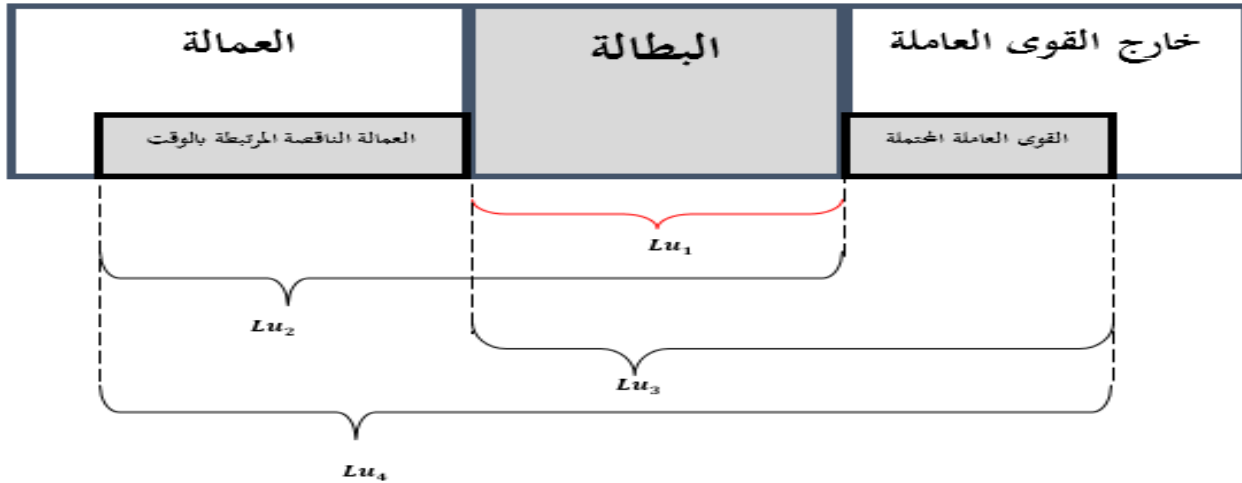
- ✓ ربات البيوت وغيرهم من النساء المتفرغات للأعمال المنزلية؛
- ✓ الطلبة المتفرغون للتعليم (من الجنسين)؛
- ✓ ذوي المعاشات وهم الأفراد (أقل 65 سنة) الذين تركوا أعمالهم، وأصبحوا يعتمدون بصفة أساسية على معاشات أو تعويضات عن المدة التي قضوها في عملهم السابق؛
- ✓ الأفراد الذين لا يزاولون عملاً ولا يبحثون عنه رغم قدرتهم عليه، وذلك بسبب اكتفائهم بما يحصلون عليه من دخول خاصة أو إعانات دورية؛
- ✓ الأشخاص المسجونون.

3.1.3 التقسيم الحديث للسكان:

أصدر المكتب الدولي للعمل تقسيماً حديثاً للقوى العاملة يختلف عن التقسيم التقليدي في كونه يأخذ بعين الاعتبار الاستخدام الناقص للقوى العاملة وذلك في تقريره لشهر أوت 2018.

وقد بين التقرير أن مواجهة البطالة لا يكفي لوحده، فهناك أشكال أخرى من الاستخدام الناقص للعمالة إضافة إلى البطالة يتوجب الاهتمام بها، ويمكن توضيح هذا التقسيم في الشكل الموالي:

الشكل (01): التقسيم الحديث للسكان حسب حالات نقص استخدام القوى العاملة



Source: Gammarano, 2018, p. 02

من خلال الشكل رقم (01)، يظهر أن هناك 04 حالات للاستخدام الناقص للقوى العاملة، ويظهر الاستخدام الناقص للعمالة من خلال اللون الرمادي، ويشمل الاستخدام الناقص للعمالة حسب ذات التقرير ما يلي: (Gammarano, 2018)

✓ **العمالة الناقصة (البطالة الجزئية) المرتبطة بالوقت:** الأشخاص العاملون ويكون لديهم وقت، لكنه غير كاف لحالات التوظيف البديلة التي يكونون على استعداد للمشاركة فيها؛

✓ **البطالة:** الأشخاص غير العاملين، والمتاحين للعمل، والذين يبحثون عن عمل بنشاط؛

✓ **القوى العاملة المحتملة:** الأشخاص غير العاملين، ويبدون اهتماماً بالعمل، ولكن الظروف الحالية تحد من بحثهم عن عمل بنشاط، أو تحد من إتاحتهم للعمل.

$$Lu_1 = \text{معدل البطالة} = \frac{\text{البطالة}}{\text{القوى العاملة}} \times 100$$

$$Lu_2 = \text{المعدل المشترك للعمالة الناقصة المرتبطة بالوقت والبطالة} = \frac{\text{العمالة الناقصة المرتبطة بالوقت} + \text{البطالة}}{\text{القوى العاملة}} \times 100$$

$$Lu_3 = \text{المعدل المشترك بين البطالة والقوى العاملة المحتملة} = \frac{\text{البطالة} + \text{القوى العاملة المحتملة}}{\text{القوى العاملة}} \times 100$$

$$Lu_4 = \text{المقياس المركب للاستخدام الناقص للعمالة} = \frac{\text{العمالة الناقصة المرتبطة بالوقت} + \text{البطالة} + \text{القوى العاملة المحتملة}}{\text{القوى العاملة}} \times 100$$

4. الطريقة والأدوات:

استخدمت الدراسة التحليل الوصفي لإظهار العلاقة بين المؤشرات الديمغرافية وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1962-2018، وذلك بالاعتماد على مختلف الإحصائيات المتعلقة بالمؤشرات الديمغرافية وتلك المتعلقة بسوق العمل والتي تم الحصول عليها من الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) ومعطيات البنك الدولي (Data Bank). كما تم الاعتماد على برنامج اكسيل نسخة 2016 (Excel 2016) في معالجة البيانات وعرضها.

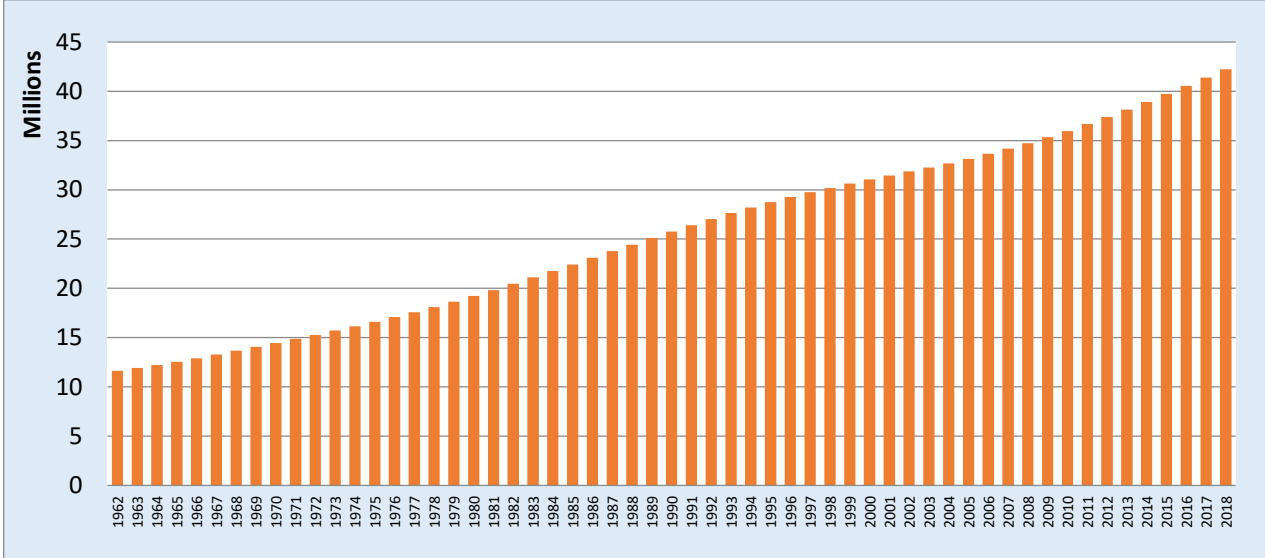
5. دراسة العلاقة بين المؤشرات الديمغرافية وسوق العمل

تعتمد دراسة العلاقة بين المؤشرات الديمغرافية وسوق العمل على دراسة انعكاسات تطور المؤشرات الديمغرافية (اجمالي عدد السكان، معدل النمو السكاني، معدل الخصوبة، معدل المواليد) على مؤشرات سوق العمل (حجم السكان في سن العمل، حجم السكان النشيطين، معدل النشاط، معدل البطالة).

1.5. تطور المؤشرات الديمغرافية

نظراً لأهمية المؤشرات الديمغرافية تعمل البلدان على دراستها من خلال القيام بالإحصاء العام للسكان، وبدورها تقوم الجزائر بإجراء التعداد العام للسكان والسكن (RGPH). ويمكن توضيح تطور عدد السكان في الجزائر من خلال الشكل الموالي:

الشكل (02): تطور إجمالي عدد السكان في الجزائر خلال الفترة 1962-2018



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

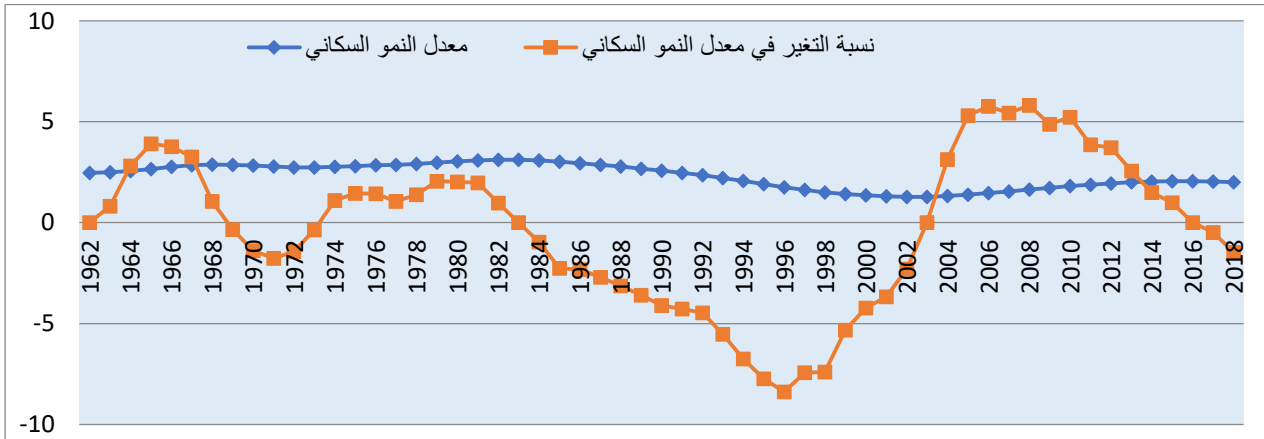
بلغ تعداد السكان الإجمالي للجزائر سنة 1963 أي بعد الاستقلال مباشرة 11.912.803 نسمة بنسبة تغير بلغت 2,52% مقارنة بسنة 1962 التي بلغ فيها عدد السكان 11.619.828 نسمة ثم ارتفع تعداد السكان في السنوات الموالية بنسبة تغير متزايدة ليبلغ 21.101.875 نسمة خلال سنة 1983، وذلك بنسبة تغير 3,17% عن السنة التي سبقتها، في نفس الفترة نجد أن معدل النمو السكاني قد ارتفع ليبلغ 3,12% في المتوسط، لكن نسبة التغير في العدد الإجمالي للسكان انخفضت بعد 1983، وفي نفس السنة انخفضت نسبة التغير في معدل النمو السكاني إلى ما دون الصفر (0) بعد أن كانت موجبة قبل ذلك، وقد وصلت إلى غاية (3,6% -) سنة 1989، لم يتوقف الأمر هنا فقد استمر انخفاض نسبة التغير في معدل النمو السكاني إلى أن وصلت إلى أدنى قيمة لها سنة 1996، وقد وصل معدل النمو السكاني إلى أدنى قيمة له خلال أربعة عقود من الزمن وذلك سنة 2003 أين بلغ 1,28%، ثم ارتفع معدل النمو السكاني بعد ذلك ليصل إلى أعلى قيمة له خلال فترة (1995-2018) وذلك سنة 2016 بمعدل نمو بلغ 2,05%. وقد تميزت وتيرة النمو الديمغرافي في الجزائر بعد الاستقلال بسرعة كبيرة. كما أن الجمعية الجزائرية للأبحاث الديمغرافية، الاقتصادية والاجتماعية (AARDES) أشارت في سنة 1968 إلى أن الوضعية هي أكثر خطورة بالنظر إلى أن هذه التيرة للنمو السكاني سوف تتسارع في السنوات المقبلة وأن الجزائر سوف تشهد تضاعفاً لعدد سكانها في أقل من 20 سنة.

ومن وجهة نظر أخرى لم يتم اعتبار الانفجار الديمغرافي في الجزائر أمراً خطيراً من ثلاثة جوانب؛ أولاً لأنه أتى بعد مرحلة من نقص السكان -في فترة الاستعمار-، وثانياً لأنه جاء ليملاً الفراغ الناتج عن خسائر الحرب وهجرة المعمرين، أما ثالثاً فإنه لا يعد كذلك لأنه يمكن أن يساعد على تحقيق التنمية مقارنة بالخيرات التي تزخر بها الجزائر. (Bahri, 1974, P150-151).

وضعت الجزائر سنة 1967 مشروع وطني يهدف إلى تباعد الولادات وذلك بفتح مراكز لحماية الأمومة والطفل (CPMI)، كان أولها في 1967 في المستشفى الجامعي مصطفى باشا بالجزائر العاصمة، ثم مركزين سنة 1969 في وهران وفي قسنطينة، ولكن هذه المراكز لم تنتشر بشكل كافي إلى غاية 1984. كان موقف الجزائر من النمو السكاني خلال سنة 1984

معاكساً تماماً لما صرحت به قبل 10 سنوات خلال مؤتمر 1974 ببوخارست، حيث اعتبرت الجزائر أن المشاكل الاجتماعية ومشكلة البطالة لا تكمن في النمو السكاني في حد ذاته، وإنما تكمن المشكلة في خلق فرص العمل وزيادة الإنتاج الصناعي والزراعي وأن التحدي الحقيقي لمواجهة النمو الديمغرافي هو تطبيق السياسة الاقتصادية التي تحقق التنمية المستهدفة في ظل هذا النمو. لكن بعكس النظرة الأولى اعتبرت الجزائر أن النمو السكاني عائق أمام التنمية وذلك خلال انعقاد مؤتمر السكان سنة 1984 بالمكسيك لأن هدف الاستيعاب الكامل للبطالة (هدف التشغيل الكامل) الذي كان من المتوقع بلوغه في بداية الثمانينات بتطبيق الثورات الثلاثة (الصناعية، الزراعية، الثقافية) في بداية السبعينات لم يتحقق بسبب وجود ضغط كبير على خدمات الصحة والتعليم وباقي القطاعات وهذا الضغط كان ناتج في رأي السلطات آنذاك عن ارتفاع عدد السكان. على الرغم من تجاوز العدد الإجمالي للسكان في الجزائر خلال سنة 1989 ضعف ما كان عليه بعد الاستقلال مباشرة (أي بعد مرور 28 سنة) حيث بلغ 25.106.190 نسمة، ولو حافظ العدد الإجمالي للسكان على نفس وتيرة الارتفاع لبلغ 50 مليون نسمة في سنة 2017، إلا أن نسبة التغير في عدد السكان تراجعت في السنوات التي تلت 1983 حيث انخفضت إلى غاية 2,71% سنة 1989، وفي نفس السياق تظهر لنا نفس النتيجة من خلال نسبة التغير في معدل النمو السكاني، والتي قد انخفضت بشكل حاد بعد سنة 1983 وهو ما يوضحه شكل معدل النمو السكاني ونسبة التغير فيه، وذلك نظراً لتبني السلطات الجزائرية برنامج للتحكم في النمو السكاني حينما قرّرت تطبيق البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديموغرافي (PNMCD) خلال شهر فيفري 1983.

الشكل (03): معدل النمو السكاني ونسبة التغير فيه خلال الفترة 1962-2018



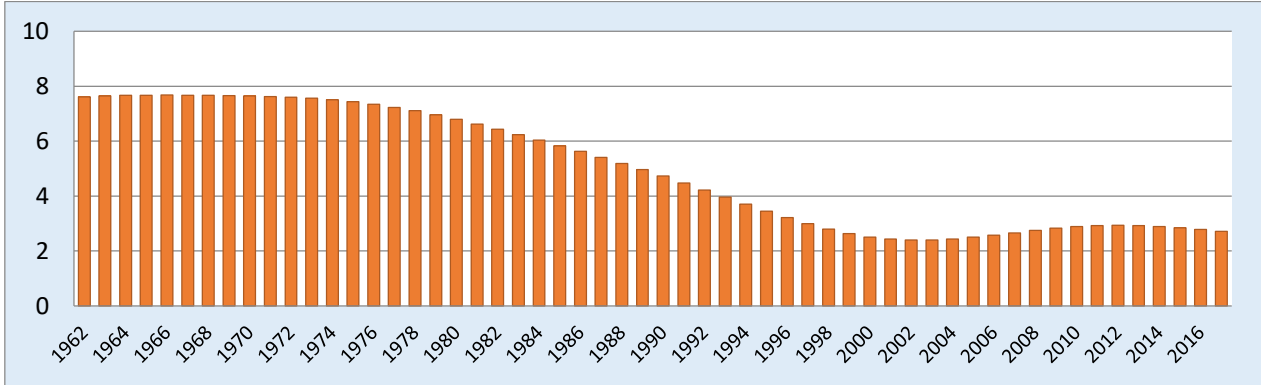
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

يظهر لنا من خلال التمثيل البياني لنسبة التغير في معدل النمو السكاني أنها انخفضت بعد سنة 1967 أي مباشرة بعد تبني المشروع الوطني لتباعد الولادات، ثم ارتفعت النسبة بعد سنة 1973 وذلك مزامنة مع موقف الجزائر من النمو السكاني أنه ليس هو المشكلة وأن المشكلة يكمن في مسار التنمية الاقتصادية في البلاد ومزامنة مع تطبيق الجزائر للثورة الزراعية والصناعية ومع فترة تطبيق المخططات (الرابعي الأول والثاني). وأهم ما نلاحظه من خلال الشكل هو انخفاض نسبة التغير بشكل حاد بعد سنة 1983 أي مباشرة بعد تطبيق الجزائر (PNMCD)، حيث وصلت نسبة التغير في معدل النمو السكاني إلى غاية (-8,38%) سنة 1996، وقد واصلت نسبة التغير في معدل النمو السكاني في الانخفاض لكن بمعدل متناقص إلى أن استقرت في سنة 2003 أين وصل معدل النمو السكاني 1,28% كما هو موضح في الشكل السابق.

عطفاً على ما سبق؛ تجدر الإشارة إلى تطبيق الجزائر (PNMCD) أثر بشكل كبير على معدل المواليد وعلى معدل الخصوبة (عدد الأطفال لكل امرأة) فبعد أن كان معدل الخصوبة في الجزائر خلال السبعينات هو 8 أطفال لكل امرأة حيث احتلت الجزائر

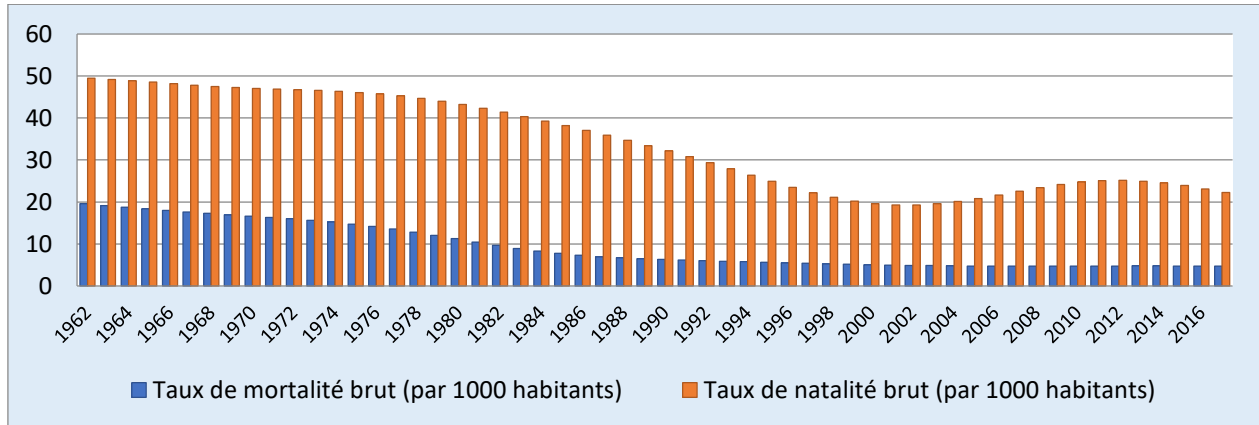
المرتبة الأولى في شمال افريقيا من حيث معدل الخصوبة (Sahraoui, 2012, P49). انخفض هذا المعدل ليصل إلى حدّه الأدنى طيلة الفترة 1962-2018 وذلك في سنة 2002 حيث بلغ 2 (طفلين) لكل امرأة. ويمكن توضيح تطور كل من معدل الخصوبة ومعدل المواليد وحتى معدل الوفيات من خلال الشكّلين المواليين:

الشكل (04): تطور معدل الخصوبة في الجزائر خلال الفترة 1962-2018



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات الديوان الوطني للاحصائيات

الشكل (05): تطور معدل الوفيات ومعدل المواليد خلال الفترة 1962-2018



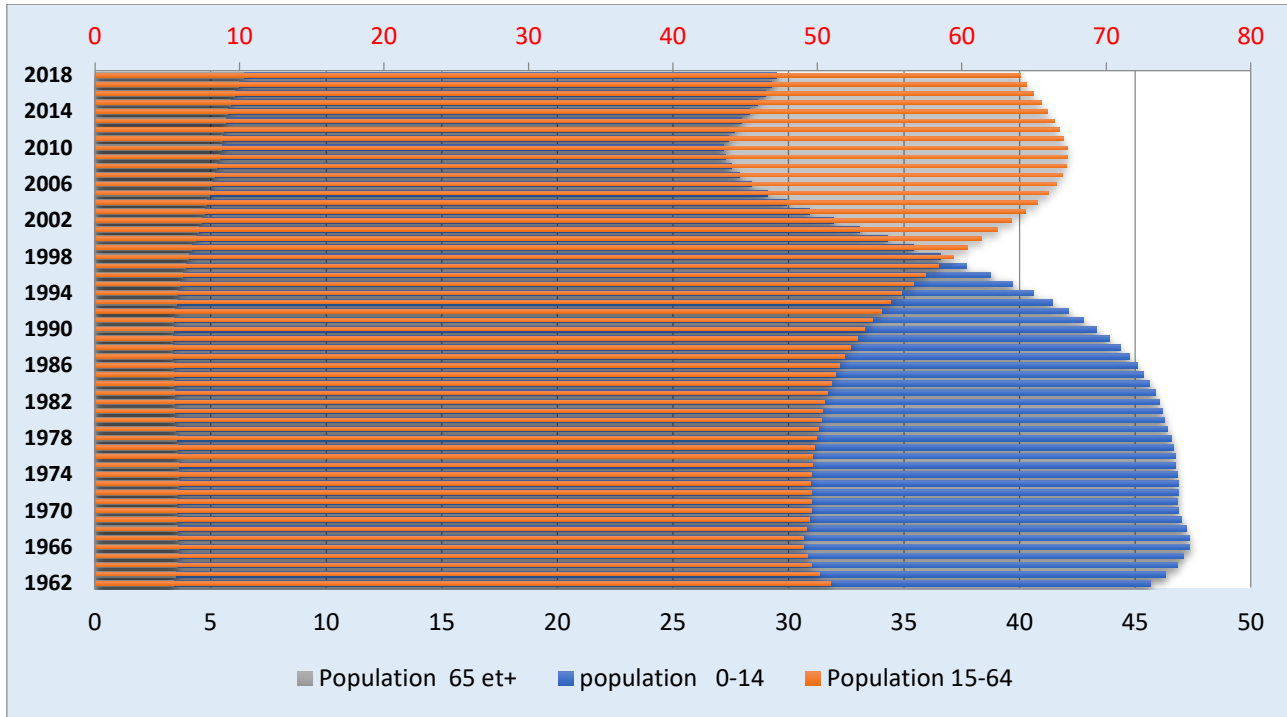
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات الديوان الوطني للاحصائيات

يظهر تحليلنا السابق بشكل جلي من خلال الشكّلين أعلاه، حيث يظهر انخفاض معدل المواليد ومعدل الخصوبة بشكل كبير مباشرة بعد 1983، وذلك بعد تطبيق البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديموغرافي (PNMCD).

2.5. تطور مؤشرات سوق العمل في ضوء المؤشرات الديمغرافية

نظراً لأهمية فئة السكان في سن العمل في تحليل عرض العمل وفي إعداد السياسات الاقتصادية، فإن البلدان تركز في سياساتها الديمغرافية على دراسة حجم هذه الفئة وتحليل تطورها حتى يساعد ذلك على صياغة سياسة اقتصادية ناجحة تعمل على خلق المزيد من فرص العمل لمواجهة زيادة العرض في سوق العمل وتخفيض معدل البطالة قدر المستطاع. في المقابل نجد أن الجزائر طبقت في البداية مشروع أو برنامج تباعد الولادات سنة 1967 ولم يكن له تأثير على الحجم الإجمالي للسكان، ثم قامت بتطبيق PNMCD سنة 1983، وقد كان له تأثير على الحجم الإجمالي للسكان كما قد رأينا سابقاً، ولكن كيف أثر هذين البرنامجين على حجم السكان في سن العمل؟ هذا ما سنحاول الإشارة إليه من خلال هذه الجزئية.

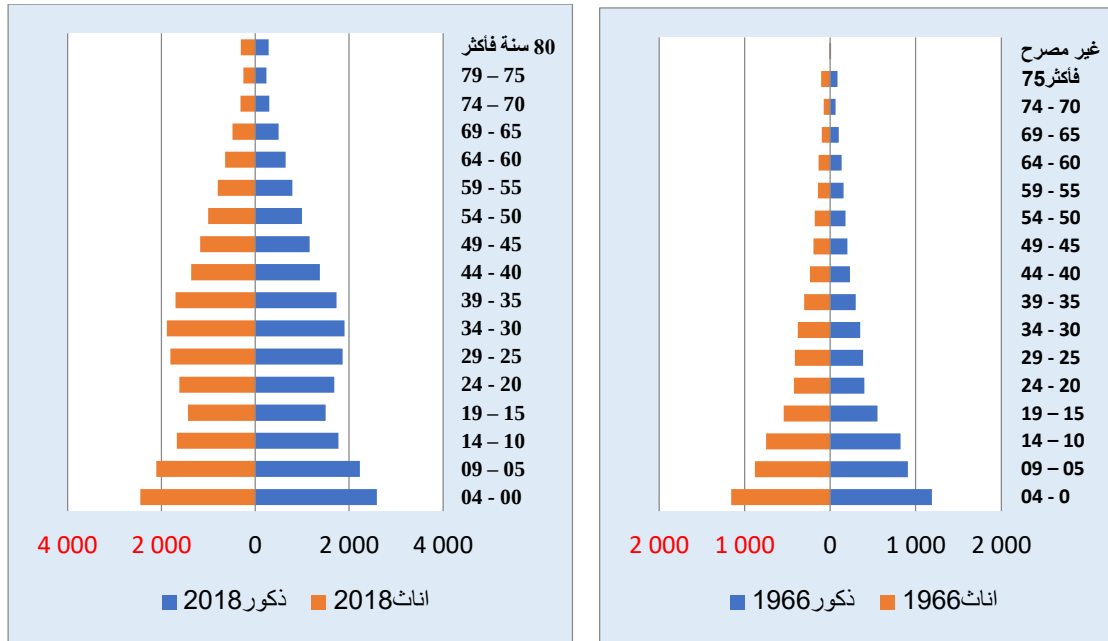
الشكل (06): تطور حجم السكان في سن العمل وخارج سن العمل خلال الفترة 1962-2018



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

يمثل الشكل السابق التمثيل البياني لتطور حجم السكان في سن العمل (الفئة العمرية من 15-64 سنة) والسكان خارج سن العمل (الفئة العمرية 0-14 سنة إضافة إلى السكان فوق سن 65) خلال الفترة 1962-2018، كل هذه الفئات معبر عنها كنسبة مئوية من الحجم الإجمالي للسكان. يمثل المحور في الأعلى النسبة المئوية لتمثيل السكان من 15-64 سنة، في حين يمثل المحور في الأسفل النسبة المئوية لتمثيل كل من السكان في سن 0-14 والسكان في سن أكبر من 65. ويلاحظ من خلال الشكل أن نسبة حجم السكان في سن العمل قد انخفضت مباشرة بعد سنة 1962 من حوالي 51% من إجمالي السكان إلى أن بلغت حدها الأدنى سنة 1966 بنسبة 49%، ثم ارتفعت النسبة بعد ذلك وعرفت استقرار معتبر خلال الفترة 1969-1977 ثم ارتفعت بعد ذلك، لكنها ارتفعت بشكل ملحوظ بعد سنة 1983، أي أن تطبيق الجزائر لمشروع تباعد الولادات في سنة 1967 لم يكن له أثر كبير بقدر تأثير (PNMCD) الذي تم تطبيقه في سنة 1983، حيث كان له تأثير على عرض العمل بشكل عام وكان له تأثير على حجم السكان في سن العمل بشكل خاص، في المقابل نجد العكس بالنسبة للفئة العمرية 0-14 أين ارتفعت بعد الاستقلال مباشرة وانخفضت بشكل كبير بعد سنة 1983، وقد وصلت إلى أدنى قيمة لها سنة 2010 أين بلغت نسبة 27,21 % من إجمالي السكان. أما بالنسبة لفئة السكان أكبر من 65 سنة فقد ارتفعت نسبتها من 3,4% سنة 1962 إلى أن وصلت إلى 6,43% سنة 2018 وهو ما يدل على أن نسبة الطفولة في هيكل الهرم السكاني في الجزائر بدأت بالانخفاض في حين أن نسبة الشيخوخة بدأت بالارتفاع. ويمكن توضيح زيادة حجم السكان في سن العمل ضمن الهرم السكاني من خلال مقارنة شكل الهرم السكاني في الجزائر بين 1966 و2018 من خلال الشكل الموالي:

الشكل (07): تطور هيكل الهرم السكاني في الجزائر خلال الفترة 1966-2018 الوحدة بالآلاف



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ من خلال الشكل السابق ارتفاع نسبة حجم السكان في سن العمل خلال سنة 2018 مقارنة بسنة 1966، وأن هيكل الهرم السكاني قد تحوّل فبعد أن كانت القاعدة المتمثلة في نسبة حجم السكان صغار السن (0-14 سنة) هي الأكبر نسبة في سنة 1966 أصبح وسط الهرم متمثلاً في السكان في سن العمل هو الأكبر، وهو ما يعكسه توسع وسط الهرم في الهرم الثاني من الشكل أعلاه.

هناك علاقة قوية بين السكان النشيطين وباقي الفئات المشكلة لسوق العمل (المشتغلون والبطالون)، تظهر هذه العلاقة من خلال طريقة حساب السكان النشيطين التي قدّمها (ONS) كما يلي:

$$\text{السكان النشيطون} = \text{السكان المشتغلون} + \text{السكان العاطلون عن العمل (البطالون)}$$

إضافة إلى طريقة الحساب التي قدّمها (ONS) للسكان النشيطين فإن هناك قوانين أخرى حدّدها هذا الأخير، يمكن لنا أن نستخلص منها حقيقة العلاقة بين مؤشرات سوق العمل (معدل النشاط، معدل البطالة، معدل التشغيل) وذلك كما يلي:

$$\begin{aligned} \text{معدل النشاط} &= \frac{\text{السكان النشيطون}}{\text{السكان في سن العمل}} \\ \text{معدل التشغيل أو العمالة} &= \frac{\text{السكان المشتغلون}}{\text{السكان في سن العمل}} \\ \text{معدل البطالة} &= \frac{\text{السكان البطالون}}{\text{السكان النشيطون}} \\ \text{وبمعوض كل من معدل النشاط ومعدل البطالة في قانون معدل التشغيل (العمالة) نتوصل إلى:} \\ \text{معدل الشغل أو العمالة} &= \frac{\text{السكان النشيطون} - \text{السكان البطالون}}{\text{السكان النشيطون}} \times \frac{\text{السكان النشيطون}}{\text{السكان في سن العمل}} \\ \text{وبالتالي فإن:} & \text{معدل الشغل أو العمالة} = (1 - \text{معدل البطالة}) \times \text{معدل النشاط} \end{aligned}$$

هذه المعادلة الأخيرة تظهر لنا طبيعة العلاقة بين المؤشرات الثلاثة في سوق العمل. من خلال القوانين المشار إليها آنفاً يمكن القول أن معدل النشاط يتأثر بعاملين رئيسيين هما: حجم السكان النشيطين وحجم السكان في سن العمل، حيث يرتفع هذا المعدل إذا ارتفع حجم السكان النشيطين أو انخفض حجم السكان في سن العمل وينخفض هذا المعدل إذا حدث العكس. ويمكن توضيح تطور معدل النشاط في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول (01): تطور معدل النشاط في الجزائر خلال الفترة 1977 – 2018 الوحدة (%)

السنوات	1977	1987	1989	1990	1991	1992	1995	1996	1997	1998
معدل النشاط	36,5	41,7	40,0	37,7	39,6	44,3	43,6	46,7	43,6	43,3
السنوات	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل النشاط	40,2	41,0	39,8	42,1	41,0	42,5	40,9	41,7	41,4	41,7
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018		
معدل النشاط	40,0	42,0	43,2	40,7	41,8	41,8	42,0	41,7		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات (ONS).

يظهر لنا من خلال النتائج المدرجة في الجدول السابق أن معدل النشاط قد حقق أعلى قيمة له سنة 1996، في حين كانت أدنى قيمة له كانت سنة 1977، أما متوسط معدل النشاط على طول الفترة فقد بلغ 41,52%.

نضيف على ما سبق؛ أن تطور المؤشرات الديمغرافية أثر كذلك في زيادة مساهمة المرأة في سوق العمل، حيث ارتفع حجم السكان النشيطين من الاناث كما ارتفع معدل النشاط عند الاناث بشكل ملحوظ مقارنة بين سنة 1966 وسنة 2018 وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (02): تطور السكان النشيطون ومعدل النشاط حسب الجنس 1966-2018 الوحدة بالآلاف

المؤشرات	الجنس	1966	1977	1987	1998	2008	2018
النشيطون	الذكور	2455	2847	4849	6680	8585	10028
	الإناث	110	161	431	1377	1730	2435
	الإجمالي	2565	3008	5280	8057	10315	12463
عدد السكان	الذكور	5817	7773	11425	14699	17500	21570
	الإناث	6004	7873	11176	14402	17090	21007
	الإجمالي	11821	15646	22601	29101	34590	42577
معدل النشاط (%)	الذكور	42,20	36,63	42,44	45,06	49,06	46,50
	الإناث	1,83	2,04	3,86	9,59	10,12	11,60

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

يظهر لنا من خلال الجدول أن حجم السكان النشيطين من الإناث ارتفع من 110000 نسمة سنة 1966 إلى 2435000 نسمة سنة 2018، في حين أن معدل النشاط عند الإناث ارتفع من 1.83% سنة 1966 إلى 11.6% سنة 2018، وهو ما يعكس زيادة مساهمة المرأة في سوق العمل.

أما بالنسبة لمعدل البطالة فإنه يمكن تقسيم مراحل تطور هذا المؤشر في الجزائر خلال الفترة 1962-2018 إلى 3 مراحل وهي:

في المرحلة الأولى (1962-1984) كانت مستويات البطالة بعد الاستقلال مباشرة مرتفعة جداً، لأنه تم تسجيل إغلاق (اختفاء) حوالي 1400 مؤسسة بين سنتي 1962 و1963، وبلغ عدد العاطلين عن العمل في الجزائر 2 مليون، ومن الأسباب التي كانت وراء هذا الارتفاع للبطالة نذكر: 1- نقص اليد العاملة الماهرة والتقنيين القادرين على تشغيل التجهيزات التي هجرها الأوروبيون؛ 2- قِدَم التجهيزات التي لم يطرأ عليها أي تجديد؛ 3- صغر السوق المحلية غير القادرة على تصريف منتجات مخصصة آنفاً (قبل الاستقلال) لتلبية الطلب الأوربي عليها؛ يضاف إلى ذلك أزمة الصادرات للإنتاج المحلي بسبب محدودية الأسواق وانخفاض الصادرات بمقدار الثلثين (2/3)، والثلث (1/3) والرابع (1/4) بالنسبة والزراعات الصناعية والكروم والخضار على التوالي.

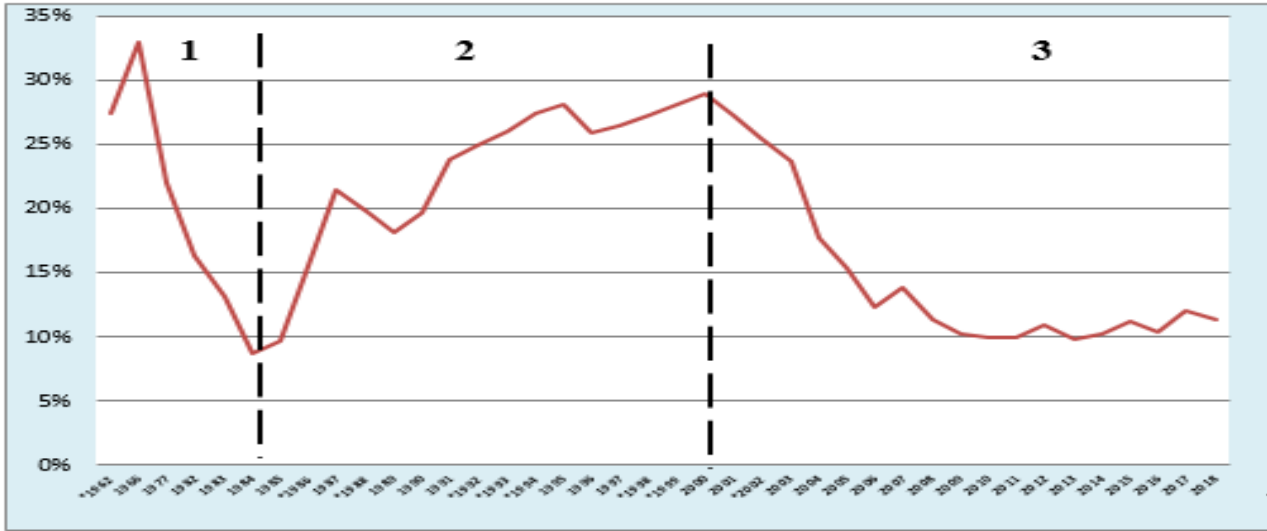
(بنجامين ، 2012)

كما نشير إلى أن البطالة ارتفعت على الرغم من أن الوظائف أصبحت شاغرة بعد خروج المستعمر ورحيل الإطارات الفرنسية وبعض الإطارات الجزائرية حوالي 50000 صنف إطار سامي، و35000 صنف إطار. (ساعد، 2018)

من جهة أخرى تزايدت معدلات البطالة نظراً لارتفاع الحجم الإجمالي للسكان وارتفاع حجم السكان في سن العمل مع عدم قدرة الاقتصاد على خلق مناصب شغل كافية لمواجهة هذه الزيادة في عرض العمل. وقد وصل معدل البطالة في سنة 1966 إلى 32,9% حسب إحصائيات (ONS) وذلك بعد إجراء (RGPH) لأول مرة سنة 1966، وهو ما يشير إلى ارتفاع معدل البطالة بشكل كبير.

ويمكن توضيح مراحل تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1962-2018 من خلال الشكل الموالي:

الشكل (08): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1962-2018



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات الديوان الوطني للاحصائيات

ضمن نفس المرحلة وبالضبط بعد سنة 1966 جاءت المرحلة الأهم في تاريخ تطور البطالة في الجزائر (1967-1984) لا زلنا في المرحلة الأولى من الشكل أين استهدفت الجزائر تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد بما في ذلك خلق مناصب شغل كافية لمواجهة عرض العمل المتزايد، وقد نجحت الجزائر بشكل كبير في تخفيض معدل البطالة من 32,9% سنة 1966 إلى 22% سنة 1977 ثم إلى 8,7% سنة 1984، ويرجع الفضل في تخفيض معدل البطالة بهذا الشكل إلى الاستثمارات الكبرى والمشاريع العديدة والمتنوعة المنجزة من قبل السلطات العمومية، وقد كانت المساهمة الأكبر في امتصاص حجم البطالة وتوفير مناصب الشغل في هذه الفترة من نصيب كل من قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الصناعة باعتبار أنهما يتميزان بكثافة عنصر العمل، مع مساهمة معتبرة لباقي القطاعات (النقل، التجارة والخدمات، الإدارة).

كما تجدر الإشارة إلى أنه إضافة إلى مساهمة المشاريع في امتصاص البطالة إلا أن هذه المرحلة تزامنت أيضاً مع ارتفاع معدل الخصوبة وارتفاع فئة السكان صغار السن (0-14 سنة) مع استقرار لحجم السكان في سن العمل، وزيادة معدل التحاق الأطفال بالتعليم وبالتالي تأجيل التحاقهم بسوق العمل، وهو الأمر الذي ساهم في تخفيض معدل البطالة بهذا الشكل.

في المرحلة الثانية (1985-2000) عاد معدل البطالة إلى الارتفاع بعد مرور 20 سنة من الانخفاضات، وقد ارتفع معدل البطالة بشكل كبير سنة 1987 أين وصل إلى 21,4%، ولم يبق الأمر عند هذا الحد بل واصل معدل البطالة الارتفاع إلى غاية 28,9% سنة 2000، وهذه المرحلة الثانية صاحبها انخفاض معدل الخصوبة ومعدل المواليد بشكل كبير، وصاحبها ارتفاع حجم السكان في سن العمل بشكل جلي كما وضحنه سابقاً، غير أنها ليست الأسباب الوحيدة التي أدت إلى ارتفاع معدل البطالة في البلاد بهذا الشكل، بل هناك مجموعة من الأسباب الأخرى نذكر منها:

- أزمة النفط سنة 1986 وتراجع الموارد المالية للدولة بشكل كبير؛
- تداعيات أزمة المديونية (تفاقم الدين وخدمة الدين) التي وقعت فيها الجزائر بعد 1986؛
- تبعيات التحول إلى اقتصاد السوق وتطبيق الإصلاحات الاقتصادية؛
- تراجع الدولة عن تمويل المؤسسات العمومية وإلزامها بالعمل بمبدأ الربحية، وهو ما أدى بالمؤسسات الاقتصادية العمومية إلى تقليص عدد العمال بها والتخلي عن الدور الاجتماعي الذي كانت تمارسه من قبل من خلال توظيف عدد كبير من العمال مع حاجتها لعدد قليل من العمال (بطالة مقنعة) الأمر الذي أدى إلى كشف الستار على أوجه القصور في سياسة التوظيف التي كانت قبل هذه المرحلة، والتي غلب عليها الطابع الاجتماعي؛
- تسريح عدد كبير من العمال جراء إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وغلق الكثير من المؤسسات؛

في المرحلة الثالثة (2001-2018) عرف معدل البطالة انخفاضاً كبيراً حيث انخفض من 27.3% سنة 2001 إلى 9.8% سنة 2013 وهي المرحلة التي صاحبت وصول معدل الخصوبة إلى أدنى مستوى له طيلة الفترة 1962-2018، كما أن هذه المرحلة عرفت استقراراً لحجم السكان في سن العمل.

إضافة إلى ذلك؛ عرفت هذه المرحلة انخفاض في معدل البطالة من خلال تطبيق برامج النمو الاقتصادي أو برامج الانتعاش الاقتصادي وذلك بداية بتطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE) خلال الفترة 2001-2004، وتطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC) خلال الفترة 2005-2009، ثم تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي (PCCE) خلال الفترة 2010-2014.

في حين عرفت فترة (2014-2018) ارتفاعاً في معدل البطالة الإجمالي حيث وصل المعدل إلى غاية 12% سنة 2017، إلا أن معدل البطالة لدى الشباب ارتفع بشكل كبير خلال هذه الفترة فقد وصل معدل البطالة لدى الشباب سنة 2015 إلى 38,8% و 27,6% بالنسبة للفئة العمرية 16-19 سنة والفئة العمرية 20-24 سنة على التوالي. وقد جاء هذا الارتفاع في معدل البطالة بعد الظروف المالية التي مرت بها البلاد بعد أزمة اختيار أسعار النفط نهاية 2014 وتطبيق سياسة التقشف التي أدت إلى تجميد العديد من المشاريع الاقتصادية في البلاد وإيقاف انجاز الكثير من مشاريع البنية التحتية في العديد من ولايات الوطن.

إدراكاً منها للتأثيرات (الاقتصادية والاجتماعية) السلبية لمشكلة البطالة حاولت السلطات الجزائرية وضع حدّ لتفاقمها، وفي سبيل تحقيق ذلك أنشأت أجهزة وبرامج متنوعة لتوجيه الشباب مهنيّاً وإدماجهم في سوق العمل مؤقتاً أو بشكل دائم، لذا سنحاول هنا تقديم عرض مختصر للجهود التي بذلتها الجزائر في سبيل مواجهة مشكلة ارتفاع البطالة منذ الاستقلال. ومن بين البرامج والأجهزة نذكر: (مداح وسقي، 2020)

- تطبيق الخدمة العمومية للتشغيل بالجزائر يوم 29 نوفمبر 1962 وإنشاء الديوان الوطني لليد العاملة (ONAMO) من خلال المرسوم رقم 62-99.

- إنشاء الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) في 1990، ومن بين البرامج والأجهزة التابعة لها نذكر:

- جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP)؛ وعقود إدماج حاملي الشهادات (CID)؛
- عقود الإدماج المهني (CIP) موجهة للحاصلين على التعليم الثانوي والمنتسبين إلى التكوين المهني؛
- عقود تكوين - إدماج (CFI) وهي عقود تهدف إلى تكوين الأفراد لمعرفة سوق العمل والاندماج فيه؛
- عقود تكوين - تشغيل (CFE) وهي عقود تكوين تنتهي بالتشغيل؛
- برنامج عقد العمل المدعم (CTA)؛

- إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) في 1994؛ ومن بين البرامج التابعة لها نذكر:

- جهاز مراكز البحث عن العمل (CRE)؛ جهاز مراكز المساعدة على العمل المستقل (CATI)؛
- برنامج مساعدة المؤسسات التي تعاني من صعوبات (AED)؛
- برنامج إعادة التكوين أو التدريب كإجراء فعال وسريع لإعادة التشغيل (FR)؛

- إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) في 1996؛

- إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية (ADS) في 1996 ومن بين البرامج والأجهزة التابعة لها نذكر:

- جهاز المنحة الجزافية للتضامن (AFS)؛ برنامج التعويض مقابل نشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG)؛
- جهاز أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP-HIMO)؛
- برنامج عقود ما قبل التشغيل (CPE)؛ وبرنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية (ESIL)؛

- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) في 2001 والبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)؛
 - إنشاء صندوق الزكاة في سنة 2003 ومن بين أهدافه تقديم القروض الحسنة؛
 - إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) في 2004؛
6. الخلاصة:

بناء على الفرضية التي طرحناها في البداية - تطوّر المؤشرات الديمغرافية يؤثر سلبا على سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1962-2018؛

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها في النقاط التالية:

- ✓ تطبيق الجزائر لمشروع تباعد الولادات في سنة 1967 لم يكن له تأثير كبير على مؤشرات سوق العمل؛
- ✓ تطبيق الجزائر للبرنامج الوطني للتحكم في النمو الديموغرافي (PNMCD) بداية من سنة 1983 كان له تأثير كبير على مؤشرات سوق العمل، بحيث أدى تطبيق هذا البرنامج إلى انخفاض كبير في نسبة حجم السكان صغار السن (0-14 سنة) وارتفاع في نسبة حجم السكان في سن العمل، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم العرض في سوق العمل وارتفاع معدل البطالة وهو ما يؤكد صحة الفرضية؛
- ✓ تطبيق برنامج (PNMCD) أدى إلى تخفيض معدل الخصوبة بشكل كبير في الجزائر، فقد انخفض المعدل من 8 أطفال لكل امرأة في السبعينات ليصل إلى حده الأدنى وهو 2 (طفلين) لكل امرأة في سنة 2002؛
- ✓ زيادة العرض في سوق العمل بعد تطبيق الجزائر لبرنامج (PNMCD) أدى إلى ارتفاع معدل البطالة بشكل كبير حيث وصل معدل البطالة إلى 21.4% في سنة 1987 ثم وصل إلى 28.9% سنة 2000 في حين أنه كان في حدود 9% عند بداية تطبيق هذا البرنامج؛
- ✓ رغم أن معدل البطالة انخفض بشكل كبير خلال 20 سنة الأخيرة إلا أن هذا المعدل الإجمالي يتضمن في طياته ما هو أسوأ، حيث نجد أن معدل البطالة لدى الشباب ارتفع بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، كما أن المعدل الإجمالي المصرح به لا يأخذ بعين الاعتبار الكثير من المتغيرات على سبيل المثال:
- حجم البطالة المحبطة وهي حجم الأشخاص الذين توقفوا عن البحث عن عمل بعد اصابتهم بالإحباط، فهم يعتبرون في منظور الهيئات المكلفة بالإحصاء على أنهم غير بطالين وأهم يرفضون المشاركة في سوق العمل وهو يمثلون بطالة ارادية؛
- الفترة المرجعية للعمل وهي ساعة على الأقل خلال الأسبوع المرجعي لفترة الاستقصاء (حتى لو صرّحوا أنهم بدون عمل حاليا وأنهم اشتغلوا ساعة على الأقل خلال الأسبوع المرجعي فإنهم لا يعتبرون بطالين)؛
- في الأخير ارتأينا تقديم جملة من التوصيات نختصرها في العناصر الموالية:
- ✓ ضرورة الأخذ بعين الاعتبار المؤشرات الديمغرافية عند صياغة السياسات الاقتصادية في البلاد؛
- ✓ ضرورة الاعتماد على تطور المؤشرات الديمغرافية في اعداد سياسات سوق العمل (سواء السياسات النشطة أو السياسات غير النشطة)؛
- ✓ يجب مراجعة الفترة المرجعية للعمل عند الاستقصاء لتحديد حجم البطالة بشكل أدق؛
- ✓ يجب الأخذ بعين الاعتبار حجم البطالة المحبطة للوقوف على الحجم الحقيقي للبطالة في البلاد؛

7. قائمة الاختصارات:

RGPH : Recensement Général de la Population et de l'Habitat

PNMCD : Programme National d'action en vue de la Maîtrise de la Croissance Démographique

AARDES: Association Algérienne pour la Recherche Démographique, Economique et Sociale

CPMI :Centres de Protection Maternelle et Infantile

ONAMO : L'Office national algérien de la main-d'œuvre

ANEM : L'Agence Nationale de l'Emploi ; www.anem.dz

CNAC : Caisse nationale d'assurance-chômage ; www.cnac.dz

ANSEJ : Agence National de soutien à l'emploi des Jeunes ; <http://www.ansej.org.dz/>

ADS : l'Agence de développement social ; www.ads.dz

ANDI : Agence Nationale de Développement de l'Investissement ; www.andi.dz

PNDA :Plan National de Développement Agricole.

ANGEM: Agence Nationale de gestion du Micro-crédit, <https://www.angem.dz>

المراجع العربية

- ستورا بنجامين. (2012). تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988، ترجمة صباح ممدوح كعدان. دمشق، سوريا: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب.
- محمد ساعد. (2018). محاضرات الاقتصاد الجزائري. مطبوعة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة ابن خلدون، تيارت.
- منظمة العمل العربية. (2010). التقرير العربي الثاني حول التشغيل والبطالة في الدول العربية (قضايا ملحة)، المحور الخامس حول التصنيف العربي المعياري للمهن. جمهورية مصر العربية: منظمة العمل العربية.
- ميرفت محمد محمود عوض. (2011). التأثير الديموغرافي واسقاطاته في حجم القوى العاملة وتوزيعها في الولايات الشمالية. مذكرة ماجستير. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا: كلية الدراسات العليا.
- عبد الرحيم الحنيطي دوخي، وعماد الكرابلية. (2007). دراسة العلاقة بين قوة العمل والفقر في مجتمعات الريف اقليم جنوب الأردن، مجلة البحوث، 52(02).
- عبد الهادي مداح، و حميد ستي . (2020). جهود الجزائر في الحدّ من ظاهرة البطالة، الأفاق للدراسات الاقتصادية، 05(02)، 95-112.

المراجع الأجنبية

Book

- Bahri, A. (1974). Population et économie en Algérie. Dans World Population Year: La population de l'Algérie. Paris: **CICRED Publication**. (pp. 143-155).

- Récupéré sur <http://www.cicred.org/Eng/Publications/pdf/c-c1.pdf>
- Gammarano, R. (2018). Avoiding unemployment is not enough: An analysis of other forms of labour underutilization. Geneva: ILO.
- ILO . (2009). Gender, employment and the informal economy, Glossary of terms. Geneva, International Labour Organization, Regional Office for Arab States, **Center of Arab Women for Training and Research**: ILO Publication.
- ONS. (1997). Données statistiques, activité, emploi et chômage. Algerie: ONS.
- Sahraoui, S.-E. (2012). L'impact du Vieillissement de la population sur les dépenses des retraites et les dépenses de sante en ALGERIE. Thèse Doctorat en Démographie. Université Montesquieu, France: Bordeaux IV.
- Thomas Robert Malthus. (1798). Malthus: An Essay on the Principle of Population. london.

Journal

- Barnett, R. (2007, Summer). Trend labour supply in Canada: Implications of demographic shifts and the increasing labour force attachment of women. **Bank of Canada Review**, 5-18.
- Barth, M., & McNaught, W. (1991). The impact of future demographic shifts on the employment of older workers. **Human Resource Management**, 30(01), 31-44.
- Welling, J. (1888). The law of Malthus. *American Anthropologist*, 01(01), 1-24.

مواقع الأنترنت

- Buchmann, M. (2020, 06, 22). The Effect of Demographic Change on the Swiss Labor Market: The Role of Participation Rates. Retrieved from Universität Basel: https://edoc.unibas.ch/77494/1/20200622143658_5ef0a5ea7e1c4.pdf
- ILO. (s.d). Principales Statistiques (annuelles). Population Active. Récupéré sur <http://laborsta.ilo.org/applv8/data/c1f.html>